بما بعده فلا يسجد بل يجلس بعد تمام سلامه يسجد بين وبنيها ظهر انيه على ذلك الاذرعي وغيره

وسئل رضي الله عنه عن امام اقتدى به جماعة ثم اقتدى بامام اخر هل له ذلك الاذرعي وغيره صح اقتدا ابي بكر رضي الله عنه بالنبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي لا يخفى على علم فان قلتم لا تكلف المفارقة عن الجماعة ثم اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم كيف يصح اقتدا الجماعة المذكورين به اوضحوا كيفية ذلك مفصلا فاجاب بقوله للامام ان يقتدي بامام اخر سواء نوى مفارقة الماموم ام لا لانه متبوع لا تابع بخلاف الماموم ليس له الاقتدا بامام اخر الا ان نوى مفارقة امامه الاول والا لزم ان يكون مقتديا باثنين في حالة واحدة وهو ممتنع واذا اقتدى الامام بامام اخر بطل اقتدا الاولين به فان علموا قبل وجبت عليهم مفارقته في الحال والا بطلت صلاتهم لانهم بنوا بعض فعل امام فعال الصلاة او في سلام بعد انتظار كثير وكذا ان جهلوا او اسمروا على ما بعده لان العبرة في الصلاة بما في نفس الامر لا بصحة الاقتدا به فهو كما لو بان احداثه مثلا لا تصح القدوة به فان صلاته تبطل وان ظنه متطهرا فصحت الاقتدا به واذا بطل اقتدا الاولين به فلهم ان يقتدوا بمن اقتدى امامهم به ولهم ان يتموا منفردين وهذا اعني جواز اقتدا الامام بامام اخر وبطلان اقتدا الاولين به وجواز اقتدائهم بمن اقتدى امامهم به مأخوذ من قصة ابي بكر رضي الله عنه وكرم وجهه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء وتأخر ابو بكر تنوى الاقتدا به ونوى الناس مفارقة ابي بكر والاقتدا بالنبي صلى الله عليه وسلم واما ما في الصحيحين من ان الناس اقتدوا بابي بكر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فمحمول على انهم كانوا يعتقدون انه صلى الله عليه وسلم وابو بكر يسمعهم التكبير كما في الصحيحين ايضا فتح من مجموع هذين الحديثين اللذين كلا منهما في الصحيحين ما قلناه واما رواه البيهقي من انه صلى الله عليه وسلم قدم في مرضه موته خلف ابي بكر رضي الله عنه فقال فيه النووي ارجح ضعفا كان ذلك مرتين كما اجاب به الشافعي والاصحاب وقد استدل اصحابنا على جواز نية المنفرد الاقتدا بنا صلاة ابي بكر المذكورة وسنوا ذلك كما ان الامام في حكم المنفرد وبما رواه ابو داود والدارقطني وغيرهما وقال البيهقي رواته ثقات عن ابي صلى الله عليه وسلم اخرج فاخرج الناس خلفه ثم ذكر انه جنب واشار اليه كما انتم فخرج واغتسل ورجع ورأسه تقطر وتحرم بهم ومعلوم انهم انشأوا اقتدا جديدا لان ادبارهم بعده عن وجهه صلى الله عليه وسلم ذكر انه جنب قبل ان يحرم لانهما تضيقان

وسئل اعاد الله علينا من بركاته وبركات علومه ما لفظه اذا نوى شخص الاقتدا برجل ثم نواه ثانيا وثالثا وهكذا فهل يدخل في الجماعة بالاولى او الثانية او الثالثة فيحرم تكبيرات

دوى

وتوى بكل افتتاح الصلاة فالوا لان نية الثانية تتضمن الخروج من الصلاة والاصح لا لان الشيء الواحد لا يكون كارها به في الصلاة داخلا بنية فيها فصار باتي هذا التوجيه في مسألتنا وايضا في حصول البنية الثانية له في مسألتنا وايضا في حصول البنية الثانية له في مسألتنا تحصيل الحاصل وهو ممنوع لانا لا نسلم ان في الجماعة قد حصل البنية الاولى اذ لم فرق بين نية الصلاة ونية الاقتدا فان كانوا نفضلوا بذكر حكم الله خيرا فاجاب بقوله بالذي بعده ان تكرار الاقتدا لا يقتضي دخولا في الجماعة ولا خروجا منها وفرق بين هذا وما قالوه فيما لو كبر للاحرام تكبيرات ونوى بكل الافتتاح بان نية الافتتاح تقتضي قطع ما هو فيه اذ لا يكون افتتاحا الا اذا اقتضى ذلك فهو مفهوم الافتتاح بنا وما هو فيه وابطله بخلاف نية الاقتدا فانها لا تقتضي بطلان الاقتدا السابق لانها اما ان تكون مؤكدة للاولى فهي تريدها فوق ما نوته واما ان تكون غير مؤكدة ملغاة لتحصيل الحاصل وهو محال فيلغوا نهي عمل كل نية لا تقتضي قطع الاولى لان نية الجماعة تقبل التأكيد بخلاف نية الافتتاح فانها لا تقبله لان كل نية من ذينك الافتتاح تناقضه للاخرى لان واحدة تقتضي الدخول واخرى تقتضي الخروج فنعدل بحملها على التأكيد فلذا قالوا انه يدخل بالاولى ويخرج بالانتفاع واما نية الجماعة فلا يناقض الجماعة السابقة بل يؤكدها فكانت مؤكدة لها

اولوا على الاحتمال الاول السابقين والله اعلم بالصواب وسئل رضي الله عنه بما لفظه اذا قام الامام الرباعية سهوا ثم ان له يجوز انتظار فانتظره جاهلا بالحكم سجد معه للسهو اي جاهلا انه تبطل صلاته فاجاب بقوله اذا قام الامام الخامسة فخبر الماموم بين المفارقة والانتظار كما صرح به في المجموع وغيره وهو المعتمد وان وقع في المحرر ما نصه لا ينتظره ولفظه به الاسنوي وغيره وعليه فانما يبطل الانتظار من عامد كما مر خلاف الناسي والجاهل غير المقصر فانه لا

هذا من الفروع الخفية والتعلم انما جرت عيننا في الفروع الظاهرة دون الخفية وسئل نفع الله به عما اذا اتمت الصلاة فسبق اصبيان الطرحال الى الصف الاول او كانوا في صفوف فاتمت الصلاة فهل الرجال فيهم اخر احق من الصف الاول كما ذكره الغزالي في الاحياء ام ليس لهم اخر احق وهل الصبيان احق به لسبقهم كسائر المباحات كما افتى به علي بن عمر بامحرمي وفي شرح التنبيه هذا الحكم الذي ذكره الاصحاب في موقف الماموم بين فيما اذا حضروا جميعا اما اذا حضر الصبيان اولا قبل الرجال فليس لهم ان انتهم عن موضعهم هل المراد بالحضور بحضورهم واجتماعهم في الصف الاول مع ام المراد الحضور في المسجد فاجاب بقوله المعتمد ان الصبيان ينبغي سقوط الباقين الى الصف الاول لم يحرم اخراجهم خلافا للحناطي والنشائي حرمت بذلك في شرح الارشاد وعبارته